

ما ينتظر لبنان: خمس معضلات خطيرة تعمق الانهيار

يعيش لبنان منذ أكثر من سنة تداعيات انهيار النظام السياسي-الاقتصادي الذي رُسي منذ نهاية الحرب، وتكثف بداية إفلاس القطاع المالي وانهيار سعر الصرف، وما تبعهما من انهيارات مُتتالية تُهدد المجتمع ببقائه. إذ يجمع كثيرون أنها شبيهة بالأوضاع التي سبقت اندلاع الحرب في العام 1975، لا بل أصعب وأشدّ خطورة منها. مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت فند الأسباب التي أوصلت البلد إلى ما هو عليه اليوم، وكل ما يمكن أن ينتج عنها في العام الحالي والأعوام القليلة المقبلة. وحسب المرصد لم تأت الأزمة وليدة صدفة، بل نتاج سياسات أثبتت على مدار عقود، وراكمت حجماً هائلاً من الخسائر المالية على شكل ودائع مصرفية، وخسائر اقتصادية تمثّلت بضحالة القاعدة الإنتاجية وعدم وجود تراكم رأسمالي حقيقي. والأهمّ خسائر بشرية يُعبّر عنها بهجرة بنحو 850 ألف شابٍ وشابّة منذ نهاية الحرب. وترافق ذلك مع اهتراء الدولة وتفكّكها، بما حال دون قيامها بوظائفها المُفترضة في تأمين رفاهية المجتمع واستقراره، خدمة لمصالح راسخة تعزّزت منافعها وساهمت بنقل الثروة من الأكثرية إلى قلة. عاش هذا النظام على مراكمة عنصرين: الودائع والمهاجرين، من دون القيام بأي مسعى لبناء اقتصاد مُنتج يوفّر حاجات المجتمع، أو تطوير أي قطاع وتحسينه، أو حتّى توفير الخدمات العامّة من طبابة وتعليم وسكن ونقل مشترك. وأمام الخلل الذي أصاب استدامة التراكم في العنصر الأول، انهيار النظام، ودخل لبنان في أزمة هي الأكبر في تاريخه، تهدّد مجتمعه بالتبدّد نتيجة ارتفاع مستويات الفقر والهجرة المتوقّعة، فيما موارده مستنفدة، سواء رأس المال المالي المُمكن توظيفه في استثمارات مُنتجة، أو رأس المال البشري المُمكن استخدامه في العمل والإنتاج، لتطوير الاقتصاد وبناء قاعدة إنتاجية. وأكثر من ذلك تعيش البلاد في تخبط نتيجة نظام سياسي قائم على التخاصص، يراعاه ائتلاف بين زعماء الطوائف وأصحاب المصالح. وهو عاجز عن اتخاذ أي قرار سعيّاً إلى حلّ، أي الاعتراف بأسباب الأزمة والتعامل مع نتائجها بما يمنع تكرارها، وبالتالي، التأسيس لنظام سياسي-اقتصادي قابل للحياة والاستدامة ويضمن ظروف عيش كريمة للمقيمين.

العام 2021 وما بعده

تتسارع حالياً تداعيات الأزمة مع استنزاف ما تبقى من موارد مالية مُتاحة يمكن استخدامها في عملية النهوض، فضلاً عن ترجيح تفاقمها بعد رفع الدعم عن السلع الأساسية. وبالتالي، ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، وانقطاع الكثير من السلع، وتوقّف العديد من الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والنقل، فضلاً عن تدهور المجتمع، ولا سيّما ذوي الدخل باليرة اللبنانية، إلى مستويات أعمق من الفقر، مع ما قد يتبع كلّ ذلك من حوادث اجتماعية وأمنية عنيفة خطيرة، في مقابل تفريغ المجتمع من طاقاته ومهاراته، عبر نزيف الهجرة المتوقّع مع عودة الاقتصادات العالمية والإقليمية إلى دورتها الاقتصادية، بعد الانتهاء من احتواء أزمة كورونا. ومن ضمن التداعيات الكبيرة المتوقّعة، تبرز خمس قضايا يجب ترقّبها ومقاربتها.

البطالة والفقر

من المتوقع، وفق المرصد، أن يودّي التدهور الاقتصادي مصحوباً بالتضخّم إلى إغلاق المزيد من المؤسسات وتوقّف العديد من القطاعات. وهو ما يعني فقدان العديد من فرص العمل، القليلة بالأساس، وارتفاع معدّل البطالة، وتدني القوّة الشرائية، وارتفاع معدّل الفقر. وقد عرض المرصد في ورقته البحثية أرقام البطالة المقدّرة حالياً والمتوقّعة، استناداً إلى تقرير البنك الدولي ومؤسسات أخرى.

القطاع الصحي

تعدّ الهجرة سمة بارزة في الاقتصاد اللبناني. إذ ساهمت باستنزاف القوى العاملة على مرّ عقود. وهو ما يتوقّع استمراره نتيجة الأزمة الراهنة. إلا أن بعض القطاعات مُهدّدة أكثر من غيرها بتفريغها من قواها العاملة، ولا سيّما القطاع الطّبي، بما يُهدّد بفشل احتواء جائحة كورونا، وتراجع الخدمات الطبية، وخسارة لبنان دوره الرائد كـ"مستشفى الشرق الأوسط".

وتطرق التقرير إلى هجرة العاملين الصحيين ذوي الخبرة وتدني نوعيّة الخدمات المقدّمة، فضلاً عن تراجع القدرة على استيراد المعدات الطبيّة والأدوية لتأمين العلاجات، بسبب شحّ العملات الأجنبية. بالإضافة إلى ارتفاع البطالة وانخفاض قيمة الأجور، بما يصعب إمكانية دفع تكاليف الرعاية الصحيّة في ظلّ غياب الطبابة المجانيّة.

وصرّحت نقابة الأطباء عن هجرة نحو 400 طبيب في العام 2020 وارتفاع العدد إلى 600 طبيب بحلول شباط 2021، فيما أشارت نقابة الممرّضات والممرّضين إلى هجرة جماعية يشهدها القطاع التمريضي حين أصبح هنالك ممرّض/ة لكلّ 20 مريضاً. يأتي ذلك نتيجة التراجع الهائل في قيمة الرواتب، التي خسرت 80 في المئة من قيمتها، عدا عن التأخّر في دفعها. بالإضافة إلى تراجع قدرة المستشفيات على التوظيف، وصرف أكثر من 40 في المئة من الطواقم التمريضية، وخفض رواتب من بقي منهم. فضلاً عن عدم حصولها على ديونها المستحقّة من الحكومة اللبنانية ومؤسساتها، وتزيد عن 2500 مليار ليرة لبنانية.

بعد عقود من حصر تقديم التعليم الجيد بالمدارس والجامعات الخاصة، وبالتالي إمكانية الحصول عليه بمن يملك ثمنه أو لديه القدرة على الاستدانة، في مقابل إهمال التعليم الرسمي وإفراغه من أي أهداف اقتصادية أو سياسية، تأتي الأزمة الراهنة لتهدم هذا النظام أيضاً، نتيجة تراجع قدرة العائلات على تعليم أبنائها في المدارس والجامعات الخاصة، ونضوب الموارد المالية المتاحة للاستدانة ودعم الطلب على هذا التعليم. فضلاً عن تفرغ هذه المؤسسات الخاصة من كوادرها وتراجع مستوياتها نتيجة تراجع الأجور وتدرج الانهيار.

خضع التعليم المدرسي والجامعي في لبنان لمنطق السوق، إسوة بكلّ الخدمات العامة التي تخلّت الدولة عن مسؤوليّة تأمينها، وجيّرتها إلى القطاع الخاصّ الذي حولها إلى أداة لمراكمة الأرباح. هذا الواقع، جعل التعليم وسيلة لتجذير التفاوتات الطبقية وتنخيب التعليم الجيد وحصره بمن يملك ثمنه. فضلاً عن تحويله إلى وسيلة للحصول على التدفّقات النقدية الخارجية، خصوصاً أن الاقتصاد اللبناني لا يُنتج وظائف كافية لمجمل طالبي العمل، وقام على مراكمة مخزون المهاجرين سعياً وراء تحويلاتهم إلى أسرهم، فأصبح اكتساب التعليم الجيد هدف الأسر اللبنانية لتحسين فرص أولادها بالهجرة والحصول على وظائف أفضل.

حالياً تلقي الأزمة الاقتصادية بثقلها على القطاع التعليمي من زوايا عدّة؛ من ناحية يواجه الأطفال الأكثر هشاشة، بمن فيهم أطفال الأسر الفقيرة واللاجئين، خطر التسرّب من المدرسة وارتفاع عمالة الأطفال وفقاً لمنظمة "أنقذوا الأطفال"، التي قدرّت خروج أكثر من 1.2 مليون طفل من المدارس في عام واحد. ويشهد التعليم نزوحاً من المدارس الخاصة إلى الرسمية. فوفقاً لدراسة صادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، ارتفع المعدّل السنوي للمُسجّلين الجدد في التعليم الرسمي بنحو 8051 تلميذاً بين العامين الدراسيين 2016-2017 و 2019-2020، في مقابل تراجع المعدّل السنوي للمُسجّلين في التعليم الخاص بنحو 2228 تلميذاً خلال الفترة نفسها. أيضاً لم يكن التعليم الجامعي بمنأى عن التدهور. إذ عجز العديد من الطلاب عن التسجيل في الجامعات الخاصة لعدم تمكّنهم من دفع أقساطهم، بعد أن عمدت هذه الأخيرة إلى إصدار قرارات بوجوب دفع الأقساط بالدولار الأميركي أو بالليرة اللبنانية على سعر صرف أعلى من السعر الرسمي. وترافق ذلك مع عدم إمكانية الجامعة اللبنانية على تحمّل نزوح الطلاب من الجامعات الخاصة إليها. والأمر نفسه ينطبق على التعليم في الخارج بسبب إفلاس المصارف.

التوترات الاجتماعية و العنف

تشدّد الأوضاع الأمنية في لبنان سوءاً مع تفاقم الأزمة. فوفقاً للإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ارتفعت نسبة السرقات بنحو 57 في المئة بين العامين 2019 و 2020، وبنسبة 162 في المئة في الربع الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. أما جرائم القتل فقد ارتفعت بنسبة 91 في المئة بين العامين 2019 و 2020، ونحو 2.4 في المئة في الربع الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام 2020، إلى ذلك، سجّل ارتفاع في حالات العنف ضدّ النساء والفتيات.

النزعة الانفصالية

خلال الأزمات العميقة، تبرز غالباً النزعات القومية والانعزالية، وأخطرها تلك التي تعبّر عنها التنظيمات السياسية اليمينية والشعبوية، نظراً لقدرتها على حرف الخطاب العام عن أسباب المشكلة نحو النتائج التي أوصلت إليها، بما يؤدي إلى تكرار الوقوع في المشكلة نفسها. نتيجة الإفلاس، وبالتالي انهيار بعض محرّكات عمل النظام السياسي القائم على تحويل الدولة إلى أداة لإعادة التوزيع والزيائية، يشهد لبنان تنامياً ملحوظاً في النزعات الانعزالية أو الشعبوية، التي يُعبّر عنها حيناً بالفيدرالية وحيناً آخر باللامركزية، باعتبارها من الأشكال التنظيمية المُمكنة لإدارة شؤون هذا المجتمع. تأتي هذه الطروحات خارج تعريفاتها المُجرّدة، وما يمكن أن تُؤدّيّه إنمائياً، بل من منطلق طائفي ومناطقّي يعمّق سياسات الهوية، ما يحرف التركيز عن أسباب الأزمات، بما تتطوي عليه من مصالح طبقية مُتضاربة وتفاوتات، تعمّق اللامساواة وتجدرّ آليات الاستغلال وانعدام الحقوق، ويعيق بناء نظام سياسي ينتج نظاماً اقتصادياً قابلاً للحياة ويحمي المجتمع.